



أدعوكم السيدات والسادة النواب لقراءة الفاتحة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ
نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ }

آمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين.

السيد الرئيس:

السيد الوزير، مرحبا بك.

يعقد مجلس النواب جلستين تشريعتين تخصص الجلسة الأولى
للدراسة والتصويت على مقترحي قانونين والثانية للدراسة
والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة، فيما يخص الجلسة الأولى
جدول أعمالها يتضمن مقترح قانون يتعلق بإحداث القناة
البرلمانية، وكذلك مقترح قانون بتتيمم المادة 430 من قانون
المسطرة المدنية كما تم تغييره وتتميمه.

فيما يخص مقترح قانون المتعلق بإحداث القناة البرلمانية، أود أن
أشكر السيد رئيس اللجنة وكذلك السيدات والسادة النواب
أعضاء المكتب وأعضاء اللجنة، وكذلك السيد الوزير، رغم بعض
الإكراهات الشكلية وأنا أقول الشكلية، فالكلمة لأحد مقدمي
مقترح القانون، وأعطي الكلمة للسيد الرئيس عبد الواحد
الأنصاري، عفوا، عفوا يساري ينهني خلافا للعادة، السيدة
الأمينة تفضلي.

السيدة أسماء اغلالو أمينة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

محضر الجلسة السابعة والسبعين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 23 ذي القعدة 1440 هـ (26 يوليوز 2019م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعة وخمسة دقائق ابتداء من الساعة الثالثة مساء
والدقيقة الخامسة والخمسين.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- مقترح قانون يتعلق بإحداث القناة البرلمانية؛
- مقترح قانون بتتيمم المادة 430 من قانون المسطرة المدنية
كما تم تغييره وتتميمه

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الوزير وأضيف السيد الوزير المحترم، خلافا لما اعتدت عليه،
فأنت محترم،

السيدات والسادة النواب،

نظرا للغياب، نظرا للغياب الذي أصبح ظاهرة مزمنة كما نعلم
جميعا، فقبل أن نشرع في جدول أعمال هذين الجلستين
التشريعتين، عشنا في اليومين الأخيرين حادثا أليما الذي عرفه
إقليم الحوز، وذلك من جراء السيول والفيضانات ببعض الأودية
والذي تسبب في وفاة عدد من المواطنين والمواطنات.

وبهذه المناسبة وبإسمكم جميعا، نتقدم بأحر التعازي وأصدق
المساواة لذوي المتوفين، راجين من الله تعالى أن يرحمهم ويسكنهم
فسيح جنانه، ويلهم ذويهم الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه
راجعون.



-أولا: إن الإعلام اليوم هو عالم الإتصال والتكنولوجية، وحضور المؤسسة التشريعية على مستوى الإعلام وامتلاكها لرؤيا إعلامية، أصبح أمرا ضروريا يلزم معه البرلمان المغربي بضرورة التوفر على صورة يظهر بها من جهة، ورسالة واضحة يشغل عليها من جهة أخرى؛

-ثانيا: المنافسة التي تواجهها البرلمانات في العالم اليوم على مستوى مصدر المعلومة، أصبحت على أشدها وتضعف من الإمكانيات المتاحة لممارسة مهامها الدستورية؛

-أيضا إن السبب الأهم والذي يجعل من الإعلام ضرورة ملحة للبرلمان، هو أن هاد الأخير يتعرض لشتى أنواع الانتقادات حول قلة الفعالية، وعدم الانتظام في العمل وما إلى ذلك.

وحيث أن صورة البرلمان المغربي الموقر، ما انفكت تعاني من هذه الإنتقادات على الرغم من أنه أصبح أكثر حضورا ويشكل قوة في أداء الدور المنوط به، والمتمثل في مهامه التشريعية والرقابية وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية، لكن وللأسف ينظر معظم المواطنين والمواطنات إلى أن أعضاء البرلمان إنما يعملون في كثير من الأحيان فقط لخدمة أجندة سياسية صرفة، وما يؤسفنا أكثر هو أن التغطية الإعلامية بمختلف أنواعها للأنشطة البرلمانية تعزز هذه الصورة النمطية لدى عموم المواطنين، والتعاطي مع هذه الظاهرة المتمثلة في النظرة السلبية اتجاه العمل السياسي وممارسة الديمقراطية البرلمانية والتي تتغدى من عدم الإطلاع على حقيقة الأدوار التي يقوم بها البرلمان، لذلك ووعيا من المؤسسة التشريعية بأهمية تعزيز الإنفتاح والتواصل الإيجابي مع محيطها، وخصوصا المواطن المغربي، وبعد تفكير عميق ونقاشات مع مختلف الفاعلين والمتدخلين الآخرين، تم الإقتناع بضرورة إحداث إعلام برلماني مؤهل يصل إلى كل شرائح المجتمع تلعب فيه المؤسسة التشريعية دور المنصت لصوت المواطنين والمواطنات، مع الإبقاء

توصلت رئاسة المجلس بقرار من المحكمة الدستورية في شأن تجريد السيد عبد الرحيم عثمان المنتخب سابقا عضوا بمجلس النواب عن الدائرة الإنتخابية المحلية خريبكة -إقليم خريبكة من صفة عضو بهذا المجلس، وتصرح بشغور المقعد الذي كان يشغله مع دعوة المترشح الذي ورد إسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب من نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر تطبيقا لأحكام المادة 90 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الأمانة، السيد الرئيس، السي عبد الواحد الأنصاري.

النائب السيد عبد الواحد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني باسم مختلف مكونات المجلس في الحقيقة، أن أقدم مقترح القانون المتعلق بإحداث القناة البرلمانية، أو مقترح القانون عفوا مقترح القانون المتعلق بإحداث القناة البرلمانية، لأقول بأن التقدم الذي عرفته الممارسة الديمقراطية على الصعيد الدولي وما سجلته من تعاظم لدور البرلمانات كفضاء للحوار والنقاش، أملى على البرلمان المغربي أن يكون في مستوى التحديات والإنتظارات والمقاييس الديمقراطية العالمية منخرطا في القضايا الكبرى لبلادنا، هذه التحديات والإنتظارات فرضت ضرورة مؤسساتية على البرلمان المغربي، ألزمته بعدم تجاهل الوظيفة الإعلامية البرلمانية لعدة أسباب:



العمل، بالإضافة إلى أدوار القناة البرلمانية الإستراتيجية في إطار التواصل مع المحيط الخارجي وذلك عبر:

- تعريف المواطنين والمواطنات بمهام البرلمان الذي يجسد إحدى السلطات الثلاث في الدولة، من خلال عمله التشريعي والرقابي للجهاز التنفيذي داخل اللجن والجلسات العامة؛

- إقناع المواطنين والمواطنات بأهمية دور المجلسين ودور أعضائهما في ترسيخ الحكامة الديمقراطية وتوازن السلط بما يضمن لهم الدفاع عن مصالح مختلف مكونات المجتمع المغربي؛

- جعل البرلمان الفضاء المتميز لكل الحوارات والنقاشات البناءة، سواء داخل اللجان البرلمانية الدائمة أو من خلال تنظيم الندوات الفكرية التي تم تطوير ودعم العمل البرلماني أو تقييم السياسات العمومية وتفعيل العمل الدبلوماسي؛

- تمكين المواطنة والمواطن من التعرف بسهولة على المؤسسة البرلمانية وأدوارها؛

- الرفع من فرص تواصل السيدات والسادة النواب والمستشارين والمؤسسة بأكملها ومصالحها من خلال خلق مواعيد قوية عبر نقل وتغطية النقاشات الحقيقية والفعالة داخل اللجن البرلمانية الدائمة أثناء مناقشتها لمضامين العمل، سواء التشريعي أو الرقابي؛

- تكثيف حضور المؤسسة وتقريبها من الشباب والنساء خصوصا، وذلك للمساهمة في مجال التربية على الديمقراطية والمواطنة إلى جانب المتدخلين الآخرين في المجال وذوي الصلة؛

- الإسهام في تعميق مبدأ التعددية وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية، وذلك عبر برامج حوارية ووثائقية المفروض تقديمها في هذه القناة؛

- انفتاح البرلمان على المؤسسات الدستورية ومجالس الحكامة وهيئات المجتمع المدني؛

على مهامها الأساسية المتمثلة في التعبير عن تمثيلهم وخدمة المصلحة العليا العامة للوطن.

وعطفا على ما سبق، لا بد من الإشارة إلى أن المقصود بالإعلام البرلماني المنشود هو الإعلام الذي يبرز المهام المنوطة بالمؤسسة في مجال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، بالإضافة إلى ممارسة الدبلوماسية البرلمانية التي يساعد على فهم الوظائف والمهام التي تقوم بها المؤسسة التشريعية.

السادة الحضور،

الزميلات والزملاء النواب والمحترمون،

لا يخفى عليكم أن التفكير في الإعلام البرلماني وذلك بإحداث القناة البرلمانية راود البرلمانيين منذ أكثر من 30 سنة، واليوم وبتضافر جميع الجهود والتنسيق مع مختلف المعنيين من حكومة واختصاصيين في القطاع، وتنسيق مع مجلس المستشارين ومنطق التشاور والحوار بين الرئاسة ومختلف مكونات المجلس يرى هذا المشروع النور بعد التصويت عليه في لجنة الثقافة والتعليم والاتصال.

وبهذه المناسبة، أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المختصة رئيسا ومكتبا، ولكل السيدات والسادة أعضاء اللجنة على مساهمتهم القيمة التي أغنت نص المقترح، وذلك بتجويد الصياغة القانونية واللغوية له وإغناء مضامينه وجعله في المستوى الذي نطمح إليه جميعا وهو إحداث آلية لتواصل البرلمان مع محيطه الخارجي.

يأتي هذا المقترح إذن ليؤسس لمرحلة جديدة في الإعلام والتواصل ونقل المعلومة وتحليل وتغطية كل أنشطة المؤسسة التشريعية، والتفاعل من خلالها مع كل قضايا المواطنين، بغية الإسهام في إرساء أسس الديمقراطية وعرض الرأي والرأي الآخر في مرحلة مهمة من مراحل العمل البرلماني، وخاصة أشغال اللجن الدائمة والعمل داخل الفرق البرلمانية وفق ما تسمح به القوانين الجاري بها



النائب السيد محسن موفيدي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،
السيد الرئيس،

السيد وزير،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

جد سعيد أن أتدخل بإسم فريق العدالة والتنمية، فهاد اللحظة
الوطنية التاريخية اللي هي مناقشة تقديم مقترح قانون بإحداث
القناة البرلمانية، هاد القناة البرلمانية التي طال انتظارها، ولكن لكل
أجل كتاب كتنمناوا من الله عز وجل أنه نستدرك ما فاتنا لأنه لا
البرلمان ولا المؤسسة البرلمانية أصبحت عندها مكانة مهمة جدا
داخل البناء الدستوري، وخصوصا في دستور 2011.

قلت هذه لحظة طال الانتظار ديالها وأمانا تجارب دولية كثيرة
يتم الإستفادة منها في خلق النقاش العمومي وإغناؤه، بل ومواكبة
التطور الديمقراطي والتطور السياسي داخل هاد البلدان، خاصة
عندما نرى تجربة كندا، تجربة بريطانيا وتجربة فرنسا، أقول المنتظر
من هاد القناة البرلمانية هي تقريب ونقل أجواء النقاش وتقريب
المهام اللي كيقوم بها السادة والسيدات البرلمانيين من المواطنين،
لأنه في المخيلة ديال المواطنين البرلمان مقتصر فقط في تلك الجلسة
الأسبوعية التي يتم بثها يوم الإثنين، في حين أنها لا تمثل إلا جزءا
ضئيلا من الأعمال ديال السيدات والسادة البرلمانيين، من
المفروض من هاد القناة كذلك أنها تنقل الأجواء النقاش اللي
كتعرفها مجموعة ديال القوانين المهمة للمواطنين، والأجواء كذلك
ماشية غير النقاش داخل اللجان حتى بعض النقاشات الجانبية
اللي كتكون ما بين النواب والنائبات ممكن أنا تلقى مكانا داخل
هاد القناة البرلمانية إن شاء الله، كذلك الكل يتحدث على تعزيز

-إبراز العمل الجاد والمضني للسادة البرلمانيين داخل اللجان
ومختلف أنشطتهم ومهامهم الأخرى.

إن مقترح القانون الذي بين أيديكم هو ثمرة جهد جماعي من
جميع مكونات المجلس وأجهزته رئاسة ومكتبا وفرقا نيابية ولجنة
فرعية ولجنة مختصة معنية، إلى أن وصل لما هو عليه الآن في إطار
المصادقة داخل الجلسة العامة، حيث قدم هذا المقترح متضمنا
تقدما و18 مادة موزعة على أربعة أبواب وهي:

الباب الأول : الإسم والأهداف.

الباب الثاني: أجهزة الإدارة والتسيير.

الباب الثالث : التنظيم المالي.

الباب الرابع: أحكام عامة.

تلكم هي أهم الغايات من إحداث القناة البرلمانية التي ستكون
على شكل شركتين الأولى لمجلس النواب، وأخرى لمجلس
المستشارين، وذلك رغبة منا في احترام استقلالية واختصاصات
المؤسسات وتكريس مبدأ فصل السلط، لكن مع مواصلة التنسيق
التام والعمل بعزم أكبر على ترسيخ موحد لمفهوم برلمان القرب،
وجعله ملموسا لدى المواطنين والمواطنين على النحو الذي يجعل
المؤسسة التشريعية بغرفتيها متفاعلة مع السياق الوطني ومطالب
وتطلعات المجتمع المغربي وديناميته، والتعريف بالنموذج الديمقراطي
لبلادنا على المستوى الخارجي والدولي. شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، وكذلك أشكر باسمكم جميعا مقرر لجنة
التعليم والثقافة والاتصال السيد النائب محسن موفيدي.

نفتح الآن باب المناقشة بإعطاء الكلمة بإسم فريق العدالة والتنمية
للسيد النائب محسن موفيدي.



فالمفروض بالبرلمان أن يعطي المثال وألا نسقط في باب "يامرون الناس بالبر ويسنون أنفسهم" فأتمنى أنه تكون الإبداع كذلك في البرامج ويكون الإبداع في زاوايا معالجة هاد البرامج، لا يمكن أن نبقى حريصين نفس concept ديال البرامج اللي ربما كايينين في القنوات العمومية، والحكامة الجيدة كذلك العقلنة والترشيد ديال المال العمومي سيتأتى من مدخل أساسي، لأنه الآن الحديث على واحد التكلفة باهضة، ولكن لا ننسى بأنه هناك تطور تكنولوجي كيرجع كيخلي التكلفة ديال الإنتاج لا ديال البرامج ولا ديال إحداث قنوات تنخفض يوما بعد يوم، وهاد الباب ممكن التعاون كما نص على ذلك دفتر التحملات ديال الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة في بابها في المادة السابعة ديالو للإستفادة في الجانب التقني، على أن تبقى المسؤولية الحصرية للمضمون وللخط التحريري للبرلمان بمجلسيه، الأمر الأخير اللي هو أتمنى أنه النفس اللي طبع التوافق والحرص على الإشارك ديال الجميع في بلورة هاد المقترح ديال القانون، أن يسطحب كذلك في بلورة دفتر ديال التحملات الذي سيحكمنا جميعا بنفس المنهج، بنفس الإشارك ديال الجميع، بنفس الروح ديال التوافق وديال الوطنية

وشكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، بإسم فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة للسيدة النائبة عائشة فرح.

النائبة السيدة عائشة فرح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

احترام المؤسسات والتقدير ديالها، فلا يمكن أن نمي بالتقدير والإعتزاز بالمؤسسات الدستورية وبالمؤسسات السياسية داخل البلد ديالنا إلى ما وفرناش واحد الجو ديال المواكبة، ديال الأجواء والنقاش والجدية والمسؤولية، وهذه فيها جانبين لأنه هاد القناة البرلمانية لا يمكن فقط أنها تنقل أو تزين شيء غير موجود، المطلوب منا جميعا أن نجود من قوة الحضور ديالنا لا عددا ولا تدخلات ونقلها وتقريبها من المواطنين، وهذا من شأنه أنه يعزز الثقة في هاد المؤسسات، وكذلك يشجع المزيد من المشاركة والرغبة في المشاركة السياسية والانخراط الإيجابي والمسؤول بحس وطني وحس مسؤول، كذلك المعول على هاد القناة البرلمانية ليس فقط نقل الأجواء اللي كتعرفها المناقشة ديال القوانين داخل البرلمان، لكن كذلك أن تساهم في إغناء وإثراء النقاش السياسي العمومي داخل البلد ديالنا، كنا أمام عند مناقشتنا لا في اللجنة التقنية ولا في لجنة التعليم والثقافة والإتصال أمام مجموعة ديال الخيارات، ولكن في الأخير انتهينا إلى خيار ديال قناة برلمانية بشركتين، شركة خاصة بمجلس النواب وشركة خاصة بمجلس المستشارين، وهذا لكل خيار من الخيارات اللي كانت مطروحة إيجابيات وسلبيات، ولكن كما قلنا كذلك في المناقشة هاد القانون لن يكتمل إلا بأمرين أساسيين:

النظام الأساسي ديال الشركة، الشركتين، ولكن خصوصا دفتر التحملات ديال هاد القناة البرلمانية الذي سيعهد بإعداده والمصادقة عليه مكتب مجلس النواب اللي من المفروض أنه يعطينا إبداع كبير لا في طبيعة البرامج و لا في زاوايا المعالجة، ولا كذلك من خلال النظام الأساسي ديال هاد الشركة، احنا كلنا الآن كلنا دائم الإنتقاد ودائمي المطالبة بإعمال الصارم لمبادئ الحكامة الجيدة وقواعد الشفافية وقواعد تكافؤ الفرص، لا في التدبير ديال الإعلام العمومي ولا في مجموعة ديال المناشط اللي عندها علاقة بالفعل، لا ديال الوزارات ولا ديال المؤسسات العمومية،



الدروة البرلمانية، بل لا تتجاوز 1% في الفترات العادية أو فترات الركود وخاصة بين الدورات.

السيد الوزير،

يتعين الإجابة على سؤال، هل نريدها قناة بث أم إنتاج ؟ أم هما معا؟ وهل الجدولة الزمنية ستتمكننا من إخراج هذه القناة قبل نهاية هذه الولاية بشروط ومواصفات تضمن نجاحها، لا نريد قناة تعيد تدوير ما سبق وإن تم بثه في قنوات القطب العمومي، بل نريدها مبدعة قناة تترك بصمتها لدى المتلقي، فكل هذا يتطلب حسب العارفين بالإعلام السمعي البصري سنوات من الإعداد قد تصل إلى ثلاث، لا نريد قناة على شاكلة الوجبات السريعة لا طعم ولا رائحة تحقق فقط السمعة، نقصد السمعة الإعلامية أي قناة إضافية زائد واحد للمشاهد السمعي البصري الوطني، خلال الأعمال التحضيرية طلب رأينا كفريق وكنا قد طرحنا الإشكال، ولكن نعيد طرحه اليوم رغم الصيغة التوافقية ليس من باب الانقلاب على التوافق، ولكن من باب التذكير والتنبيه، وأقصد هنا مسألة إحداث شركتين واحدة لمجلس النواب والثانية لمجلس المستشارين، كنا نفضل إحداث شركة واحدة وقناة واحدة تحقيقا للحكامة البرلمانية والتدبيرية وعقلنة للنفقات وتجميعا للجهود بدل تشتيتها بين شركتين.

وفي علاقة بالملاحظة السابقة وحتى لا ينقلب الشيء إلى ضده، كيف سيتم التنسيق بين الشركتين؟ مقترح القانون لم يوضح ذلك، وكيف سيتم تنظيم البرمجة ما بين القنوات حتى لا نسقط في التواصل المضاد؟ بمعنى قناة مجلس النواب تنافس قناة مجلس المستشارين أو العكس. علما أن الأمر يتعلق بمؤسسة واحدة دستورية وهي البرلمان.

وهنا نطرح السؤال أو ملاحظة تتعلق بالتنسيق مع مؤسسات الحكامة المعنية، ونقصد الهيئة العليا للاتصال السمعي

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم فريق الأصالة والمعاصرة، للمساهمة في إغناء النقاش حول مقترح قانون إحداث القناة البرلمانية، إننا في حاجة اليوم لقناة برلمانية متخصصة قناة موضوعاتية، ولكن ذات برمجة عامة تعنى بالشأن البرلماني وتساهم في إرساء أسس الديمقراطية الحقيقية في بلادنا، وتساهم في ربط جسور التواصل بين نواب الأمة ومواطنيها كي لا يبقى العمل البرلماني حبيس جدران دون متابعة أو مواكبة، باستثناء جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية والجلسات الشهرية الخاصة برئيس الحكومة التي ينقلها القطب العمومي بصيغة أو بأخرى، في غياب تام لباقي الأنشطة والمهام التي يقوم بها المجلس، وللوظائف الدستورية المهمة التي يقوم بها من رقابة وتشريع وتقييم للسياسات العمومية ودبلوماسية برلمانية وغيرها من الأنشطة، وعدم اطلاع الرأي العام عليها وعلى العمل المهم الذي يقوم به نواب الأمة، هذه القناة التي نرجو أن تتمكن من إيزال تلك الصورة النمطية التي ترسخت لدى المواطن المغربي اتجاه البرلمانيين والعمل البرلماني وفقدان الثقة في السياسيين بصفة خاصة والمنتخبين بصفة عامة، وأن تكون جسر تواصل تظهر لعموم المواطنين أن هناك عملا جادا داخل اللجان والفرق البرلمانية، ولإزالة اللبس الحاصل لدى المواطن المغربي في العديد من المفاهيم المرتبطة بالحياة السياسية وبالمنتخبين الذين اختارهم ومنحهم ثقته والصورة النمطية المترسخة اتجاه البرلمانيين والعمل البرلماني.

السيدات والسادة النواب،

نود في فريقنا أن نتقاسم معكم بعض الإنشغالات المتعلقة بالإعلام البرلماني وخاصة هذه القناة، كما تعلمون فكل الأبحاث والدراسات أثبتت أن النموذج الإقتصادي والإعلامي للقنوات البرلمانية يعيش أزمة حتى لا نقول أنه في حالة موت سريري، بسبب ضعف نسب الإقبال على مثل هذه القنوات التي لا تتجاوز في أقصى الحدود ما بين 3 و 5% على حسب فترات



يقوم به ممثلو الأمة داخل قبة البرلمان وخارجها. واعتبارا لما تشكله من أهمية، خاصة في تعميم وتقوية التواصل بين المؤسسة التشريعية وعموم المواطنين والمواطنات. لقد استند التفكير في إنشاء قناة برلمانية على عدة اعتبارات:

1. بناء على ما جاء في دستور المملكة، وتعزيز الإختيار الديمقراطي لبلادنا، وفي إطار المشروع الحداثي الديمقراطي الذي يريعه صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتحسيدها للخطب والتوجهات الملكية السامية.

2. بناء على ما جاء في مقتضيات النظام الداخلي، سواء الخاصة بمجلس النواب أو مجلس المستشارين.

3. بناء على مقتضيات القانون رقم 03.77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.

4. وليس أخيرا، هناك بعض وسائل التعبير الحالية، سواء كانت مرئية أو مسموعة أو مكتوبة، العامة أو الخاصة، لا تعكس واقع وثراء ومدى دور البرلماني المغربي. بل هناك منها من يحاول تبخيس العمل البرلماني وتشويه سمعة وصورة المؤسسة التشريعية، تارة بقصد، وتارة أخرى بغير قصد.

السيد الرئيس،

إننا نأمل أن تشكل هذه اللحظة التشريعية فرصة هامة من أجل إنشاء هذه القناة البرلمانية بهدف النهوض بصورة المغرب على مستوى المؤسسة التشريعية والرقابية، وتحسين صورته لدى الرأي العام، خاصة بشأن ما يتعلق بمجريات العمل البرلماني.

إن هذه القناة البرلمانية ستمكن بدون شك من إزالة تلك الصورة النمطية التي ترسخت لدى المواطن المغربي اتجاه البرلماني، في حين أن هناك عمل جاد داخل اللجن والفرق البرلمانية والمجموعات، وعمل مضني يقوم به البرلمانيون، بعيدا عن الأضواء والكاميرات. إن إحداث قناة برلمانية سيساهم حتما في إزالة اللبس

البصري. هل تمت استشارتها؟ ليس في موضوع إحداث قناة برلمانية، ولكن بخصوص المقترح بحد ذاته. وذلك للمزيد من التنسيق وحكامه المشهد السمعي البصري، باعتبار الهيئة المؤسسة الدستورية المختصة، مع استحضار مبدأ استقلالية وتعاون السلط.

وختاما، لا يفوتنا كفرق أن نثمن الجهود الذي قامت به كل الفرق والمجموعة النيابية لإخراج هذا القانون إلى حيز الوجود، من خلال هذا المقترح قانون، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، بإسم فريق التجمع الدستوري، الكلمة للسيد النائب مصطفى البكوري.

النائب السيد مصطفى البكوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيرين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق التجمع الدستوري، لإبداء وجهة نظرنا في مقترح قانون رقم 144 المتعلق بإحداث القناة البرلمانية. وهو المشروع الذي يعتبر إحدى أهم مؤسسات الإعلام ببلادنا، الذي سيتولى القيام بمختلف عمليات البث التلفزيوني لأشغال وأنشطة البرلمان والبرلمانيين. وذلك في إطار احترام التعددية السياسية لمكوناته وحقوقهم المنصوص عليها في القوانين الجاري العمل بها.

إننا نعتبر هذه الجلسة تاريخية، لكونها مخصصة لمؤسسة وطنية تم فتح النقاش حولها منذ أكثر من عشرة سنوات. حيث تمكن مجلس النواب، بتنسيق وتعاون مع مجلس المستشارين بكل مكوناتها، من إعداد مقترح قانون يتعلق بإحداث القناة البرلمانية، التي ظلت مطلبا للعديد من الفرق والبرلمانيين، لإبراز الدور الذي



مرة أخرى الركون لمنطق الحزب الواحد والرأي الواحد والتي لم تنتج في تجارب قريبة إلا أمرا واحدا ألا وهو السلطوية.

إن مقترح القانون هذا يعبر عن صادق رغبتنا في تعزيز البناء الديمقراطي لوطننا، عبر تكريس انفتاح مؤسساتنا الدستورية على عموم المواطنين وما يمثله الأمر من فرصة لتعزيز قيم الديمقراطية التشاركية، باعتبارها أحد مرتكزات الممارسة الديمقراطية الأصيلة في انفتاح سلطتنا التشريعية على مختلف مكونات المجتمع الاقتصادي، الاجتماعي، المدني، والبيئي لا يمكن إلا أن تساهم في ضمان نجاعة أكبر لعملا من جهة، وتعزيز المشاركة السياسية المباشرة وغير المباشرة من جهة أخرى.

فاسمحوا لي السيد الرئيس أن أتقدم ببعض الملاحظات التي نعتبرها أساسية في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية المتعلقة بالخط التحريري، فنتعتبر أن الخط التحريري هو أهم حاجة، لأنه يمكن تكون عندك قناة بإمكانيات ضعيفة، ولكن عندها واحد الخط تحريري قوي واحد الخطاب جريء وموضوعي وتكون نسبة المشاهدة مرتفعة، بينما تكون قناة بإمكانيات عظيمة ولكن بخط تحريري تافه أو نوع من البروباغاندا وما تكونش المشاهدة.

إذن لا نريد فقط قناة لتسويق العمل البرلماني، بل نريد قناة لتأطير المواطنين وتقريب الشباب والحد من عزوفه من العمل السياسي، نريد قناة لها مهمة خدمة عمومية التي تؤطر المواطن على الحياة العامة، عبر برامج تربية ومدنية، نريد برامج سياسية يومية، مواعيد إخبارية يومية، روبرطاجات وأحداث وطنية أو دولية بالث المباشر، يجب أيضا مواكبة البث المباشر ديال الجلسات الأسبوعية ديال الأسئلة الشفهية، كايئة، كايئة الآن البث المباشر ديال الأسئلة أسبوعيا، ولكن المشاهد تيتلقى داك البث المباشر بدون مواكبة ما كيغرفش شنو هو جدول الأعمال ما كيغرفش شنو هو الأقطاب اللي غادي يكون فيها الأسئلة، ما كيغرفش شكون الوزراء الذي تمت المساءلة دياهم، إذن بطبيعة

الحاصل لدى المواطن المغربي في العديد من المفاهيم المرتبطة بالحياة السياسية وبالمنتخبين الذين اختارهم ومنحهم أصواته، على غرار الخلط الحاصل بين المنتخب البرلماني والمنتخب الجماعي، معتبرين أن هذه القناة تعد آلية لتثبيت الديمقراطية وأداة لوصول المعلومات البرلماني، آملين أن يشكل هذا المقترح قانون الجديد للقناة مرحلة متقدمة في دعم مؤسسة البرلمان بغرفتيه لرفع التحديات المتنوعة والمناطة بمؤسسة البلاد، شكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، السيد النائب عبد المجيد الفاسي.

النائب السيد عبد المجيد الفاسي الفهري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني فعلا أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية في مناقشة مقترح القانون المتعلق بإحداث قناة برلمانية بمبادرة جماعية من الفرق والمجموعة النيابية بمجلسنا الموقر، والحقيقة أن إحداث قناة برلمانية على غرار التجارب الديمقراطية الرائدة كان دائما طموحا كبيرا لدى حزب الاستقلال وفريقه النيابي. وإذا كنا في الفريق الاستقلالي مؤمنين بأهمية هذه المبادرة الجماعية، فإننا نتطلع لأن تكون مدخلا لتعزيز قيم التعددية، حيث تحضر كل الآراء على اختلافها، لأننا نعتبر جازما أن الحق في الرأي والاختلاف كان وسيبقى صمام أمان أمتنا التي اختارت التعددية السياسية منذ فجر الاستقلال، بل وقبله، ورفضت بدكاء جماعي



البرلمانية الذي تقدمت به فرق ومجموعة الأغلبية والمعارضة بمجلسنا الموقر. ولاشك أن التوافق والإجماع على تقديم هذا المقترح يجسد بالفعل الحاجة المجتمعية قبل البرلمانية لهذه الآلية التواصلية الإعلامية في هذا الوقت بالذات بعد محاض طويل، بدت في حاجة إلى قناة برلمانية تضطلع بتقديم خدمات سمعية بصرية وإعلامية موضوعها البرلمان وأنشطته، لتكون حاضنا لنقاش عمومي في الحرية والتعددية والحق في التعبير ونشر الآراء والأفكار، وذلك في خضم طفرة إعلامية جعلت مثل هذه القنوات قيمة مضافة للمشاهد الإعلامي في العديد من الديمقراطيات الحديثة، وبالتالي فإن انخراط البرلمان المغربي في هذا التوجه التواصلية أصبح ضرورة ملحة وهو الأمر الذي أفرد له النظام الداخلي لمجلس النواب بابا كاملا تحت عنوان "التواصل والإعلام البرلماني".

وتأسيسا على ما تقدم، نؤكد في الفريق الحركي بأن الإعلام البرلماني يشكل منظومة متكاملة لا تقتصر بطبيعة الحال على القناة البرلمانية المرئية، بل تطول فضلا على ذلك مختلف وسائل الإعلام والتواصل. لذلك فإذا إيلا كان اقتراحنا هو تأسيس هذه المقاربة الشمولية، فإننا لا نعتبر بأن الهدف هو تلميع صورة المؤسسة البرلمانية ومن خلالها البرلماني، بل هناك أهداف أخرى أعمق وأكبر أبرزها إعطاء الصورة الحقيقية للعمل البرلماني في مختلف مجالات تخصصه، إننا نعتبر حضرات السيدات والسادة بأن عمل البرلمان غير منزه عن النقد المفضي إلى تقويمه وتصويبه وتحويده، ولكن حينما تتغذ الأمور مسلك المغالطة والتبخيس وتنفير المواطنين، فإن الأمر لا يستقيم تماما.

ومن هذا المنطلق، فإن الدور الذي ستلعبه هذه القناة يكتسي أهمية بالغة مستمدة من اختصاصات البرلمان نفسه كما حددها الدستور، فالأكيد أنها ستشكل فرصة لتقريب آليات الاشتغال الدستورية من المواطنين وفتح المجال لتعميق مبدأ التعددية وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية وانفتاح البرلمان على مختلف

الحال ما كيوصل السؤال الثالث ما كيققاش مهتم بذاك الجلسة، خاص صحافي اللي دايير مقدمة اللي يواكب الجلسة لما لا يدير الحوار مع نائب أو نائبة برلمانية حول موضوع معين أو موقف معين ديال الأغلبية أو ديال المعارضة، خصنا نغديو داك الرغبة ديال المواطن باش يهتم بالسياسة، أيضا الجانب الرقمي هو أساسي خص استراتيجية رقمية لمواكبة الإنتاج ديال هاد القناة بمهنية واحترافية.

السيد الرئيس،

نقطة القوة لهاد القناة هي أنها ستنتقل من الصفر وغادي يكون إمكانية ديال استقطاب صحفيين كفاءات وصحفيين جدد وغادي تقدروا تخلقوا بيئة سليمة مناسبة من أجل عمل موضوعي وفعال. إذن السيد الرئيس في الاختتام احنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية من موقعنا من المعارضة ما يمكن لنا إلا نخرطو بكل إيجابية في هاد المبادرة هادي، وندعمها كليا وندعم هذا المقترح قانون، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، باسم الفريق الحركي الكلمة للسيدة النائبة غيثة حاتمي.

النائبة السيدة غيثة حاتمي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للإعراب عن وجهة نظرنا وموقفنا من مقترح القانون المتعلق بإحداث القناة



السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، باسم الفريق الاشتراكي الكلمة للسيد الرئيس شقران أمام.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

بدور يشرفني تناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة مقترح قانون يتعلق بإحداث القناة البرلمانية، وبطبيعة الحال مداخلتنا هي ولا شك ستكون استمرارا للمداخلات السابقة باعتبار أن الأمر يتعلق بمقترح قانون تقدمت به جميع مكونات المجلس، ودون أن أكرر ما سبق التطرق إليه أريد أن أضيف فقط بعض النقاط، لأن الأمر يتعلق حقيقة بحاجة لاشك سيقدم المقترح جوابا عمليا بشأنها عبر تمكين البرلمان من قناة تواصل أساسية في سياق التحولات التي تجعل من التوصل السمعي البصري ضرورة ذات أولوية، والرسالة التي كنا ننتظرها من هاد القناة بطبيعة الحال هي المصالحة بين المواطن والعمل السياسي، لأن كيفما كان الحال المؤسسة، مؤسسة البرلمان هي ركن أساس في العمل السياسي، هي تلك الواجهة التمثيلية التي تترجم الممارسة الحزبية والممارسة السياسية من خلال المواقف ومن خلال القوانين التي لاشك أننا نعمل على إخراجها إلى الوجود، المصالحة بطبيعة الحال من خلال تقديم صورة عن عمل المؤسسة، لأن الواقع يسجل بأن هناك خصائص والتمثل المؤسسة لدى المواطنين والمواطنين كيبقي ناقص شوية، باعتبار على أن ما كاينش واحد المواكبة إعلامية التي كتوقف عند جميع الأعمال و الأشغال التي يقوم بها السيدات والسادة النواب، لا فيما يتعلق بعمل اللجن، لا فيما يتعلق بالمهام

المؤسسات والهيئات، وضمنها المجتمع المدني وهيئات التشاور للمواطنين في إطار نقاش عمومي منتج ومفيد، علما أن هذه القناة ستكون بمثابة آلية لتطبيق مبدأين دستوريين، الحق في الحصول على المعلومة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إننا نطمح في الفريق الحركي بأن تجسد هذه القناة رؤية إعلامية برلمانية صادقة، موضوعية، حيادية، مستقلة، من خلال خطة مدروسة ودقيقة تضمن لها استقطاب المشاهد والمتابعة من قبل مختلف فئات الشعب المغربي. ولهذا الغرض، لا بد من أخذ بعين الاعتبار ضرورة التواصل فيها بمختلف التعبيرات، سواء الأمازيغية أو العربية أو الحسانية، مؤكداً على ضرورة تفعيل مجلسنا الموقر للمادة 54 من النظام الداخلي وذلك بإتاحة التواصل باللغة الأمازيغية للجلسات العامة واجتماعات اللجان، وتوفير الوسائل البشرية والمادية واللوجيستية الضرورية تطبيقاً لأحكام الفصل 5 من الدستور ومقتضيات القوانين التنظيمية والقوانين ذات الصلة، كما نؤكد على ضرورة توسيع نطاق المشاهدة ليعم مختلف المناطق القروية والجبلية، بالإضافة إلى جعل مغاربة العالم من ضمن المستهدفين في هذه القناة في إطار نهج تفاعلي يهتم كذلك بالمرأة والشباب وضمن الشبكة برامج متطورة تحت إشراف فاعلين إعلاميين يتملكون التخصص البرلماني.

وعلاوة على إعطاء صورة حقيقية عن أشغال البرلمان بأعضائه ولجانه وفرقه، فإننا نتمنى أن تشتغل هاد القناة على ذاكرة البرلمان وأرشيفه وتاريخه فللبرلمان ذاكرة بصمها نساء ورجال ومنهم من لا يزال بين ظهرانينا في محطات سياسية وبرلمانية تاريخية، نعتقد بأنه من المححف ألا تتعرف عليها أجيال اليوم والغد، وكل ما نتمناه في الفريق الحركي هو أن ترى النور هذه القناة في أقرب الأوقات، وشكرا.



السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أتدخل بإسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية في المناقشة العامة لمقترح قانون تقدمنا به جميعا فرقا ومجموعة نيابية داخل البرلمان بعد أن اجتمعت شروط تحقيقه اليوم K وهي مناسبة نتقدم فيه إليكم السيد الرئيس المحترم، بالشكر على إرادتكم لتحقيق هذا المشروع، والشكر أكيد موصول لأعضاء المكتب ولرئيسة ورؤساء المجموعة النيابية والفرق النيابية على الحماس وعلى الإرادة والعزيمة من أجل بلورة فكرة إحداث هذه القناة وإنضاج هذا المقترح وتقديمه اليوم في هذه الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

أؤكد إحداث قناة برلمانية كان مطلبها ملحا منذ عقود للبرلمانيات والبرلمانيين وكذلك لمختلف الفاعلين، ليس فقط لتغيير الصورة النمطية اليوم لدى المواطنين والمواطنات على المؤسسة التشريعية، ولكن نعتبره أيضا هو فرصة للإفتتاح على المواطنين والمواطنات وتعزيز البناء الديمقراطي ببلادنا وتأطير المواطنين والمواطنات، وكذا ضمان حقهم في الوصول للمعلومة التي هي فعلا حقهم لأنه من حق المواطنين والمواطنات أن يتابعوا أداء وعمل ممثليهم داخل قبة البرلمان، وبالتالي نعتبر هذا حقا أساسيا للمواطن اليوم نحن نقوم بتثيته من خلال هذا المجال، من خلال هذا الفضاء للإفتتاح على المواطنين والمواطنات، كذلك نعتبره حقا لممثلي الأمة باعتبار أنها فرصة لإبراز عملهم ومجهوداتهم الجبارة، ليس فقط من خلال الجلسات التشريعية التي يعتبر المواطنات والمواطنون أنه عمل البرلمان، وإنما كذلك عمل اللجان الذي يعتبر أهم ما تقوم به المؤسسة التشريعية من خلال لا على مستوى التشريع، لا على مستوى مراقبة العمل الحكومي، ولا على مستوى تقييم السياسات العمومية أكيد هي فرصة سنساهم من خلالها في تعزيز الديمقراطية التمثيلية، فرصة أيضا لتأطير وتكوين ونقل المعلومة بشكل محين،

الاستطلاعية على أهميتها، لا فيما يتعلق بالعمل الدبلوماسي، هناك صورة مبهمه مغلوطة نعتبر على أن هاذ القناة ستكون كفيلة بإيضاح طرح مجموعة من الأمور، بتقديم الصورة الحقيقية لعمل التشريعي، ذلك المجهود الذي يبذل، تلك القوانين التي حين تخرج إلى الوجود ذلك النقاش الذي يطبعها، ذلك الخلاف الجيد الذي يسوق أحيانا على أنه فقط مجرد خلافات ولكنها اختلافات في الرأي، وكيف يكون هناك العمل على تقريب وجهات النظر، وكيف تكون هناك تنازلات من أجل أن نصل إلى عمل جيد، إلى نصوص جيدة، نعتبر أنها تقدم إجابات على الأسئلة التي تم قضايا ديال المجتمع ديالنا.

وبطبيعة الحال المطلوب اليوم ونحن نصادق على هذا المقترح قانون هناك مرحلة آتية تتطلب يعني تمكين القناة من إمكانيات مادية وبشرية بأطر مؤهلة، قادرة على أنها تلعب الدور ديالها فهاذ المجال، بإمكانات مادية اللي تسمح بأن القناة تبدأ بواحد انطلاقة جيدة وفاعلة، لأن الانطلاق هي أساسية يجب أن تكون الانطلاقة جيدة وفاعلة بالشكل الذي تستقطب معه اهتمام المواطنين والمواطنات، الانطلاقة هي أهم شيء، لذلك يجب العمل بجد بتريث كذلك من أجل أن لحظة الانطلاق تكون لحظة انطلاق ديال واحد المسار، لأن كيفما كان الحال هاذ المؤسسة ستشكل صورة من صور العمل الديمقراطي ببلادنا، وكما يقول السيد الرئيس دائما الديمقراطية له ثمن، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشراكية السيدة النائبة فاطمة الزهراء برصات.

النائبة السيدة فاطمة الزهراء برصات:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،



أعرض المادة 1 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 168

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 01

أعرض المادة 2 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 168

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 01

أعرض المادة 3 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 168

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 01

إجماع ناقص واحد، عملية حسابية واضحة.

أعرض المادة 4 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 168

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 01

أعرض المادة 5 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 168

المعارضون: لا أحد

الممتنعون: 01

أعرض المادة 6 كما صادقت عليها اللجنة:

هي فرصة كذلك ليتعرف المواطنين والمواطنون على مستجدات القوانين الصادرة عن المؤسسة البرلمانية لتتبع اليوم نقول بأنه لا يعذر أحد بجهل القانون، ولكن هذه الفرصة أكيد ستمكنا من إتاحة المعلومة بشكل مستمر للمواطنين والمواطنون.

السيد الرئيس،

من الضروري ونحن اليوم أمام تجربة تأسيسية لوضع القناة البرلمانية أن تكون لنا رؤية مبتكرة، رؤية تجعلنا فعلا قادرين على جذب إهتمام المواطنين والمواطنون لتتبع ما نصبو لإيصاله للمواطنين والمواطنون، كذلك نعتبر أنه من أجل إنجاح هذه المحطة التأسيسية أن تتم تعبئة مختلف الإمكانيات الضرورية، لأننا متأكدون أكيد بأن هذه التجربة من الضروري أن نمكنا من موارد سواء مالية ولا موارد بشرية من أجل ضمان نجاحها.

على مستوى آخر، نعتبر أيضا أنه من مقومات نجاح هذه التجربة ألا نعتبرها فقط قناة إخبارية، ولكن أن تكون آلية وطريقة للإنتفاع على المواطنين والمواطنون لإشراك المجتمع من خلال هذه القناة، حتى يتمكن المواطن والمواطنة من التعبير كذلك على مقترحاته، من إشراك مختلف الشرائح الإجتماعية مثلا أثناء مناقشة مشاريع ومقترحات القوانين من أجل إغناء كذلك المشاريع ديال القوانين، يعني نعتبر إشراك المجتمع وإشراك المواطنين والمواطنون من النقط المهمة جدا من أجل نجاح هذه التجربة، وأكد نحن في المجموعة النيابية التقدم والاشتراكية معتزون اليوم بإخراج هذا المولود لأرض الواقع، لأنه نعتبره مكسبا حقيقيا من أجل التواصل خلق التواصل الدائم ما بين الأمة وممثليها، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، نمر الآن إلى عملية التصويت على مقترح القانون.



الموافقون: 168	الموافقون: 168
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 01	الممتنعون: 01
أعرض المادة 14 كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 7 كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 168	الموافقون: 168
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 01	الممتنعون: 01
أعرض المادة 15 كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 8 كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 168	الموافقون: 168
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 01	الممتنعون: 01
أعرض المادة 16 كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 9 كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 168	الموافقون: 168
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 01	الممتنعون: 01
أعرض المادة 17 كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 10 كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 168	الموافقون: 168
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 01	الممتنعون: 01
أعرض المادة 18 كما صادقت عليها اللجنة:	أعرض المادة 11 كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 168	الموافقون: 168
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 01	الممتنعون: 01
أعرض للتصويت مقترح القانون برمته كما صادقت عليه اللجنة:	أعرض المادة 12 كما صادقت عليها اللجنة:
الموافقون: 168	الموافقون: 168
المعارضون: لا أحد	المعارضون: لا أحد
الممتنعون: 01	الممتنعون: 01
أعرض المادة 13 كما صادقت عليها اللجنة:	



الخدمات الإدارية والقضائية والمرفقية العمومية، توافد يتزايد بشكل ملحوظ ويتميز بوجود صعوبات واقعية وأخرى قانونية مرتبطة بطلبات الجالية على بعض القرارات المهمة في حياتهم الشخصية. وانطلاقا مما لاحظته أعضاء فريقنا والعديد من المتبعين أن هناك ارتفاع لعدد طلبات تدبيل العقود والأحكام الأجنبية بالصيغة التنفيذية لدى مختلف محاكم المملكة، في شقها المرتبط من انحلال الزواج خلال فترة الصيف من قبل أفراد الجالية المغربية، والتي تعد و ثقفة رئيسة من أجل إبرام عقود زواج جديدة خلال فترة الصيف، وفي نفس الوقت لاحظنا بطء في البت في هذه الطلبات بسبب ما تقتضيه المسطرة المدنية في هذا الباب، واعتبارا لكون انحلال الزواج مسألة اجتماعية لها طابع النظام العام، جعلها المشرع من خلال مقتضيات نظام الحالة المدنية بيانات تسهّل عملية منحهم الوثائق الضرورية لإبرام عقود الزواج، الشهادة الإدارية المتعلقة بالخطوبة أو العزوبة مثلا، ويساهم في تفادي حالات مخالفة للقانون المغربي في شقه المرتبط بالحالة المدنية ومدونة الأسرة. وبالنظر إلى مقتضيات قانون المسطرة المدنية، وخاصة المادة 430 منه في الباب 3 المتعلق بالقواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري للأحكام، فإننا نقف.

السيد الرئيس:

السادة السي احمد ياك لا بأس! الصحافة..، تفضل، فضل السيد النائب.

النائب السيد خالد البوقري (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

غير إحتراما للمقتضيات ديال النظام...، ماشي حتى النظام الداخلي الذي ينظم هذه المؤسسة المحترمة، كامل التقدير والاحترام للصحافيين والمصورين، ولكن لا يقبل بالمطلق أنه يجي واحد إلى آخر القاعة ويكون قنّاص ويغتتم الفرصة اللي يعني لإنشغال نائب في حديث مع نائب آخر ويزوميه ما عندو حتى شي معنى

المتنعون: 01

صادق مجلس النواب على مقترح قانون يتعلق بإحداث القناة البرلمانية.

نمر إلى مقترح القانون الثاني المتعلق بتتيمم المادة 430 من قانون المسطرة المدنية، وأعطي الكلمة للسيد النائب لحسن حداد بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية.

النائب السيد لحسن حداد:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتدخل بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية بمجلس النواب لأبسط أمامكم أسباب وأهداف ومرامي فريقنا من تقديم هذا المقترح، الذي نرى أنه يحمل طابع الإستعجال والضرورة نظرا لمعاناة عدد كبير من أبناء جاليتنا بالخارج والذين يواجهون صعوبات جمة، بخصوص تدبيل الأحكام الصادرة على المحاكم الأجنبية المتعلقة بالطلاق أو التطليق أو الخلع والفسخ، ويأتي هذا المقترح أيضا تماشيا مع الإهتمام المتزايد التي توليه الدولة والحكومة لقضايا جاليتنا بالخارج، بما في ذلك الخطب والتوجيهات الملكية السامية والتي تدعو باقي المتدخلين في ملف المهاجرين المغاربة إلى مزيد من الحرص على خدمتهم وعلى تيسير ولوجههم إلى الخدمات العمومية، نظرا لوضعهم الإجتماعي المتميز بالإقامة في الخارج وصعوبة تتبعهم لجميع شؤونهم الشخصية خلال فترة عطلتهم الصيفية خصوصا.

السيد الرئيس المحترم،

كما لا يخفى عليكم تتسم فترة زيارة أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، خصوصا خلال العطلة الصيفية توافدا كبيرا على



ومسجلة بالكامل إعادة المداخلة، غادي تعاون السيد الرئيس
فعلا 5 دقائق ماشي مشكل.

السيد الرئيس:

إذا ارتأى السيد النائب أن السيدات والسادة النواب ما
استامعوش ليه بما يكفي من اهتمام، لكم الاختيار.

النائب السيد لحسن حداد:

أنا غادي نلخص الفقرات الأولى، هذا يعني الفريق الإستقلالي
للوحدة والتعدلية بمجلس النواب يعني في إطار التفاعل مع
المشاكل ديال الجالية المغربية، وخصوصا الفترة ديال الصيف،
واللي تكون فيها ضغط كبير جدا، خصوصا من الناحية ديال
المطالب ديالهم فيما يخص الشواهد الإدارية والقانونية، ارتأى أنه
كاين واحد الإشكالية اللي تتوقع وهو تعديل العقود، خصوصا
العقود المتعلقة بالخلال الزواج يعني بالنسبة للطلاق، هاذ التديل
ديال العقود ما معناه؟ أنه كل متزوج من أجنبي أو من أجنبية
تكون واحد الحكم ديال الطلاق في محاكم أجنبية، ولكن القانون
المغربي تيفرض بأنه تدير لها التديل هنا في المحاكم المغربية، أشنو
كيجري؟ فاش كيجي للمحاكم المغربية خصو يدير المسطرة يعني
كما يعني تنص عليها المسطرة المدنية في هاذ الباب هذا، خصو
يسجل وكيدوز آجال والتبليغ وكندوز للمحكمة إلى غير ذلك،
إذن تكون حكم قضائي بكل معاني الكلمة، ولكن احنايا نرتي
في الفريق الإستقلالي وكذلك في إطار اللجنة ناقشنا هاذ المسألة
هاذي، أنه هاذ المسألة هي مسألة اجتماعية لها طابع النظام العام،
ومادام أنها لها طابع النظام العام يعني أنها تقتضي واحد التعامل
اللي هو خاص وربما تعامل اللي هو استعجالي، لأنه المسائل اللي
تتقتضي الطابع العام واللي كذلك أنه مسائل يعني خصوصا
بالنسبة للجالية كيجيو شهر أو 20 يوم وماتيقاش عندهم
الوقت، إذن عندها واحد الطابع اللي هو استعجالي، وفاش تكون
الطابع الإستعجالي أشنو كيمكن يدار؟ وهو أنه عوض اللي

بالمطلق، هاذ الأمر هذا ينافي الأخلاقيات ديال الصحافة
والمقتضيات ديال النظام المعمول بها هنايا.

السيد الرئيس:

السيد النائب السي خالد بوقرعي نحن موافقون، صافي؟ احنا لا
الإعلام، الإعلام الرسمي مبدئيا ما كاين مشكل، طيب، طيب
من فضلك السادة النواب، السادة النواب، الحاج
إسماعيل هاذك السيد تيخصو يخرج، منين؟ MD1، لا ماشي
اللي قدامنا اللي مورك صافي اللي مورك، طيب، طيب صافي،
الحاج اسماعيل أنت MD1؟ صافي، السيد النائب معذرة واصلوا
التقديم ديالكم لمقترح القانون.

شوية ديال الإنصات من فضلكم السيدات والسادة النواب.

النائب السيد لحسن حداد:

نعاد من الأول؟ إيلا ما سمعتونيش نعاود من الأول.

السيد الرئيس:

لا كتمل كتمل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد لحسن حداد:

بالنظر إلى مقتضيات قانون المسطرة المدنية، وخاصة المادة 430
منه في الباب 3 المتعلق بالقواعد العامة بشأن التنفيذ الجبري
للأحكام.

السيد الرئيس:

تفضل، السيد الرئيس.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي

للوحدة والتعدلية (نقطة نظام):

السيد الرئيس،

نظرا لأهمية المقترح فعلا تم التشويش عليه بطرق مباشرة وغير
مباشرة، فأنا أقترح من أجل يعني أن تكون المداخلة شاملة



لهذا نحیی تجاوب السيد الوزير مع مقترحنا هذا وكذلك نحیی كافة مكونات اللجنة على روح التوافق التي طبعت أشغالها والتي استحضرت مصلحة المهاجرين المغاربة وتيسير معاملاتهم الإدارية في هاذ المجال، ونأمل أن تتوج هاذ الروح التوافقية اليوم بالتصويت على هذا المقترح في الجلسة العامة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، شكرا كذلك لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان السيد النائب عمر عباسي.

نمر إلى عملية التصويت على المادة الفريدة المكونة لمقترح القانون:

الموافقون: الاجماع

المعارضون: لا أحد

المتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مقترح قانون بتميم المادة 430

من قانون المسطرة المدنية كما تم تغييره وتتميمه.

نقترحو، عوض أنه يكون يمر في المحكمة يعني بطريقة المسطرة المدنية، نقترح هنا تعديل بأنه نظرا لاستعجالية الأمر أنه بيت فيها رئيس المحكمة مع استشارة النيابة العامة، خصوصا أنه النيابة العامة لها دور سامي فيما يخص المسألة ديال ضبط يعني الحالة المدنية، إذن هذا هو الإشكال لأنه المقتضيات ديال المادة 430 تقتضي بأنه التنفيذ ديال الأحكام أنه لا بد من التدليل، تنقلو هاذ التدليل هذا ماشي بالضرورة أنه تمر من المسطرة، لا بد أنه يمكننا أنه يكون مادام أنه عندها طابع استعجالي والطابع الاستعجالي هو في المسألة تتعلق بالنظام العام وكذلك أنه الوقت ما تيكونش عند الأفراد ديال الجالية، إذن نمروه يعني أنه يكون لرئيس المحكمة هو اللي تيقوم بهاذ المسألة ديال التدليل مع إبلاغ النيابة العامة، لكون وكيل الملك هو ضابط سامي للحالة المدنية، يتعين فيه المساهمة بالسرعة المطلوبة في تضمين البيانات الصحيحة والمحينة للمغاربة في سجلات الحالة المدنية.

إذن تقدم الفريق الإستقلال للوحدة والتعادلية بمجلس النواب بمقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 430 من قانون المسطرة المدنية تم تغييره وتتميمه، تم التجاوب معه من طرف الحكومة في شخص وزير العدل وتم التوافق على صيغة النهائية اللي هي الصيغة المقترحة عليكم.